الصباح الاقتصادية
AL-SABAH
No. 5103 | الثلاثاء | 12 شعبان 1446 هـ | 11 فبراير 2025 م | السنة السابعة عشرة
www.alsabahpress.com Alsabah Media

الكويت شاركت في المنتدى التاسع للمالية العامة بالدول العربية الذي تستضيفه دبي

الفصام: الكويت خطت خطوات جادة لتنفيذ رؤيتها التنموية "كويت 2035"

جادون بالسعي لتحقيق التوازن المالي وخطة الإصلاحات الاقتصادية في البلاد

إقرار قوانين "الدين العام" من أهم الأدوات التي يمكن أن تستفيد منها الدول لتحفيز النمو الاقتصادي وتوفير الخدمات العامة

نورة الفصام خلال مشاركتها في المنتدى

الكويت تشارك في المنتدي التاسع للمالية العامة في الدول العربية بدبي

ارتفاع مستوى الديون يهدد الاستقرار المالي والاقتصادي على مستوى دول العالم ويحد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها

دبي - "كونا": أكدت وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نورة الفصام، أن دولة الكويت خطت خطوات جادة في تنفيذ رؤيتها التنموية "كويت 2035"، خصوصا تحقيق التوازن المالي وخطة الإصلاحات المالية والاقتصادية في البلاد.

جاء ذلك في تصريح أدلت به الوزير الفصام لـ "كونا"، خلال المنتدى التاسع للمالية العامة بالدول العربية، الذي انطلق في دبي أمس الإثنين، ويسبق أعمال القمة العالمية للحكومات 2025 التي تبدأ اليوم الثلاثاء، بمشاركة وفد رفيع من دولة الكويت، برئاسة سمو الشيخ أحمد العبد الله رئيس مجلس الوزراء، وتستمر حتى يوم الخميس المقبل.

وقالت الوزير الفصام إن مشاركتها في هذا المنتدى البارز، ممثلة عن دولة الكويت، تنطوي على أهمية خاصة "إذ يتناول قضايا بالغة الأهمية تهم الدول العربية خصوصا، والعالم ككل، ولاسيما وسط الظروف الاقتصادية المتقلبة التي يعيشها العالم كله، وبحث الحلول وتضافر الجهود لبذل أقصى سبل التعاون، وصولا إلى حلول مالية مستدامة لدولنا".

أضافت أن مشاركتها في المنتدى تتضمن جلسة حوارية بعنوان "خيارات تصميم السياسة المالية لمواجهة ضغوط الديون المتزايدة"، لاستعراض التحديات الاقتصادية الراهنة وأهمية تبني سياسات مالية مرنة ومتوازنة لتحقيق الاستدامة المالية، وتأكيد ضرورة تعزيز الإيرادات غير النفطية وتحفيز الاستثمار وضبط الإنفاق الحكومي بما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي العادل والشامل.

ولفتت في هذا الشأن إلى أهمية المناقشة مع الخبراء والمشاركين، لبحث أفضل الممارسات الدولية في مجال تصميم السياسات المالية، وأثرها على الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

في سياق موازٍ أكدت الفصام أن إحدى أهم الأدوات التي يمكن أن تستفيد منها الدول، هي إقرار قوانين "الدين العام" أي الدين السيادي للدولة، وهو أداة مهمة لتحفيز النمو الاقتصادي وتوفير الخدمات العامة، لكن في الوقت نفسه يجب الحذر من رفع سقف الدين العام، حتى لا تتراكم الديون بشكل كبير، بما يمكن أن يؤدي إلى عواقب سلبية على الاقتصاد والاستقرار المالي.

وأعربت عن سعادتها بالمشاركة في هذا المنتدى "الذي سنتناول في جلساته أفضل الممارسات فيما يتعلق بخيارات تصميم السياسة المالية لمواجهة ضغوط الديون المتزايدة، وسنقوم بشرح تجربة الكويت الناجحة في عملية إصدار السندات والديون السيادية للدولة، التي حققت نجاحا في العام 2017 عندما دخلنا الأسواق المالية الدولية، عبر إصدار سندات بقيمة ثمانية مليارات دولار أمريكي".

وأوضحت الفصام بهذا الشأن أنه بالنظر إلى التصنيف الائتماني العالي لدولة الكويت، فقد لقي هذا الإصدار إقبالا كبيرا وتمت تغطيته بمعدل 6ر3 مرة عن إجمالي قيمة الإصدار نفسه، وأصبحت الطلبات تتجاوز ال 29 مليار دولار وقد شارك في الإصدار المذكور أكثر من 500 مستثمر أجنبي ودولي، مما يعكس الثقة القوية بالجدارة الائتمانية لدولة الكويت وسياساتها الاقتصادية.

وعن قضية "الدين العام"، أفادت بأن مستويات الدين العام عادة المتوسط أو نسبة الدين العام لا تتجاوز الـ 60 في المئة من الناتج الإجمالي المحلي للدول، وهو ما تلتزم به الدول، ونحن في الكويت لدينا أدنى نسبة دين قياسا بالناتج الإجمالي المحلي على مستوى المنطقة.

وقالت الفصام إنه "بالتالي هناك قدرة للدولة أن تستخدم أداة الدين العام للنمو الاقتصادي المحلي، من خلال زيادة الإنفاق الرأسمالي للمشاريع الكبرى في الدولة، بما يشكل عامل دعم بزيادة الإنفاق والمشاريع الكبرى في الدولة باستخدام هذه الأداة المالية المهمة".

من جهة أخرى، وفي بيان لها قالت وزارة المالية الكويتية إن المنتدى يعقد من خلال جلسات حوارية عدة تستكشف الآراء والتصورات حول مرونة الاقتصاد في ظل التطورات الجيوسياسية وتأثير ذلك على مستوى المالية العامة للدول ومستوى الدين العام ومعدلات التضخم والبطالة ومدى قدرة الاقتصاد العالمي على مواجهة الصدمات وتحمل الضغوط في ظل التحديات الإضافية القادمة المتمثلة في تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

ونقل البيان عن الوزيرة نورة الفصام قولها في الجلسة الحوارية للمنتدى حول "خيارات تصميم سياسات المالية العامة لمواجهة ضغوط الديون المتزايدة" إن النقاش اليوم يأتي في ظل التوجهات العالمية والمساعي بين مختلف الأطراف للتركيز نحو التحول الرقمي ومواجهة آثار العولمة واقتصاد خال من الكربون والحد من مستويات الديون.

أضافت الفصام أن الحرص في النقاش تركز على أن ارتفاع مستوى الدين العام يهدد الاستقرار المالي والاقتصادي للعديد من اقتصاديات الدول على مستوى العالم ويحد من قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في خططها التنموية.

وأوضحت أنه على الرغم من أهمية أداة الدين العام باعتبارها أداة محفزة للنمو الاقتصادي لكن يجب التعامل معها بحصافة ومسؤولية كي لا تشكل عبئا على الاستقرار المالي للدولة وأن يكون ذلك ضمن إطار استراتيجي يعزز النمو الاقتصادي ويوجه نحو المبادرات التي تدعم تنويع الاقتصاد وتخلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني.

وفي مداخلة لها خلال الجلسة حول "كيفية مواجهة الضغوط المتزايدة على الديون" ن تطرقت الفصام إلى أهمية تطوير سياسات مالية تعزز من الإيرادات العامة وتحقق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي والالتزامات المالية مع مراعاة المخاطر المتعلقة بالاقتراض والحفاظ على نسبة الدين إلى الناتج المحلي وفق أفضل الممارسات الدولية بأن تكون بين 50 و70 في المئة.

وشددت الفصام على أنه في حال اللجوء إلى الدين باعتباره أداة تمويلية يجب الأخذ بالاعتبار أمور عدة لإدارته بشكل مستدام وهي الحفاظ على التوازن المالي وإدارة تأثير الدين على الأسواق واستقرار الاقتصاد وضمان السيولة الكافية والاحتياطات المالية وتحسين دورة إدارة الدين وتعزيز الشفافية والاتصال الفعال.

وحسب بيان وزارة المالية فقد أكد الوزراء المشاركون في الجلسات الحوارية أهمية معالجة أزمة الديون من خلال سياسات متعددة للحفاظ على استقرار الديون ووضع سياسات واستراتيجيات تحفز من النمو وفي ذات الوقت مراجعة كل السياسات المالية الحالية للوقوف على قدرتها لتحمل الصدمات وإمكانية مساهمتها في المرحلة القادمة لضمان الاستدامة المالية.ويشارك في المنتدى عدد من وزراء المال والاقتصاد ومحافظي البنوك والمصارف المركزية في الدول العربية والمدير العام لصندوق النقد الدولي كريستالينا جورجيفا والمدير العام ورئيس مجلس الإدارة لصندوق النقد العربي الدكتور فهد التركي وعدد من المسؤولين في المؤسسات المالية الدولية.

بهدف تطوير بيئة تشريعية تمكينية لقطاع التجارة الرقمية

الانتهاء من إعداد مسودة مشروع قانون "تمكين التجارة الرقمية"

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الانتهاء من إعداد المسودة النهائية لمشروع قانون "تمكين التجارة الرقمية"، بعد عملية تشاورية واسعة شملت آراء مجتمع الأعمال التي دعا لها الوزير خليفة العجيل 4 ديسمبر الماضي بهدف تطوير بيئة تشريعية تمكينية لقطاع التجارة الرقمية.

وقالت الوزارة في بيان لـ "كونا" أمس الاثنين إنه سيتم تقديم المسودة الثانية لإدارة الفتوى والتشريع في الأيام المقبلة تمهيدا لعرضها على مجلس الوزراء.

وأوضحت أن عدد الردود المصنفة على المسودة الأولى من مشروع قانون تمكين التجارة الرقمية بلغ 5602 رد فيما بلغ عدد التعليقات 749 تعليقا بمشاركة 285 فردا وشركة وجهة حكومية مسجلين نسبة رضا بلغت 2ر82 في المئة مقابل 6ر14 في المئة ردود محايدة و2ر3 في المئة غير راضين.

وأضافت أنه وفقا لنتائج استطلاع "شارك بالتشريع" كانت أبرز المقترحات تتعلق بحفظ الوثائق الإلكترونية والعروض الترويجية والبيئات التجريبية وحقوق الملكية الفكرية ومتطلبات الأمن السيبراني مبينة أن القطاعات المعنية وعلى ضوء الاقتراحات الواردة قامت بتحديث وتطوير مسودة القانون لتتضمن هذه الاقتراحات وليكون القانون متوافقا مع طموح مجتمع الأعمال.

وفي إطار التزامها بإشراك الجمهور في صياغة التشريعات ذكرت الوزارة أن هذه الخطوة هي تطور نوعي في العمل التشريعي في الكويت إذ تسهم في تعزيز صياغة قوانين تعكس احتياجات وتطلعات أصحاب الأعمال المهنيين والمستهلكين إلى جانب ترسيخ الشفافية ورفع جودة التشريعات وترشيد عملية اتخاذ القرار.

وأكدت أهمية توسيع نطاق مبدأ "شارك بالتشريع" ليشمل تطوير القوانين واللوائح القائمة بما يواكب متطلبات أصحاب الاختصاص والمجتمع وذلك ضمن أولوياتها المرحلية وبما يدعم التحول الرقمي وفق رؤية "كويت جديدة 2035".

وأفادت بأن الخطوات المقبلة هي تقديم القانون لإدارة الفتوى والتشريع ومن ثم موافقة مجلس الوزراء وبعدها تفعيل وتطبيق القانون وتحديثه كل سنتين.

وتأتي مسودة قانون تمكين التجارة ضمن الأولويات المرحلية التي حددتها وزارة التجارة والصناعة وهي تنشيط بيئة الأعمال الكويتية وتنظيم قطاعات الأعمال وتمكين أصحاب الأعمال

بمشاركة نخبة من المصممين البارزين

"بوبيان" يختتم رعايته الذهبية لـ "أسبوع فن وتصميم المجوهرات"

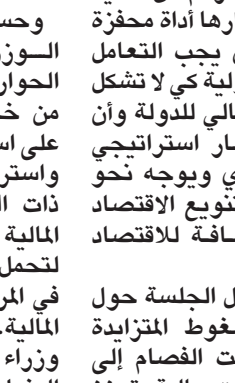
أحمد الفارس

الفارس: تقديم تجربة فريدة للعملاء للتعرف على أسرار هذا العالم

اختتم بنك بوبيان رعايته الذهبية ومُشاركته لمعرض "فن وتصميم المجوهرات"، الذي أقيم خلال الفترة من 1 وحتى 10 فبراير الجاري في متحف الفن الحديث، بمشاركة نخبة من المصممين والمتخصصين في صناعة وتصميم المجوهرات. وتضمن المعرض تقديم عدد من الندوات وورش العمل المجانية لعملاء بنك بوبيان والمهتمين بهذا المجال، مما يعزز من بيئة الإلهام والإبداع ويثري تجربة عملائنا.

وفي تعليقه على هذه الرعاية، قال المدير الأول في إدارة العملاء ذوي الملاءة المالية "بريميوم" أحمد الفارس "سعدنا بمشاركتنا ورعايتنا لمعرض فن وتصميم المجوهرات في نسخته الثانية لنؤكد من خلال تواجدنا في هذه الفعاليات على حرصنا على دعم الجانب الإبداعي لفن وتصميم المجوهرات وتقديم كل ما هو جديد ومبتكر، كونه حدث مميز له بصمة واضحة في التحفيز على الابتكار، وفرصة للتعلم والتواصل مع نخبة من المصممين والخبراء المختصين في هذا المجال."

وأوضح الفارس أن بنك بوبيان يحرص على متابعة اهتمامات ورغبات عملائه وتطلعاتهم في كافة المجالات، خاصة تلك التي تعزز جوانب الإبداع والابتكار، لنجد أن صناعة وتصميم المجوهرات فن يجد شغفاً كبيراً واهتماماً متزايداً بين شريحةٍ كبيرة من عملائنا، مشيراً إلى أن استمرار رعاية بوبيان لهذا المعرض جاء بعد النجاح الكبير الذي حققته النسخة الأولى في عام 2024، والتي استقطبت العديد من الزوار المحليين والإقليميين.

وأضاف: "شهد المعرض أيضاً مشاركة واسعة لنخبة من المصممين الكويتيين الذين قاموا بعرض أهم وأروع تصاميمهم أمام شريحة من الجمهور المهتم والحريص بالتعرف على هذا الفن، لنؤكد أن المصممون الكويتيون أثبتوا قدرتهم على منافسة أروع تصاميم نظائرهم العالميين، ونحن نقدم لهم الفرصة لدعمهم ومساندتهم للانطلاق بأعمالهم إلى العالمية."

ورش عمل حصرية لعملاء بريميوم

وأشار الفارس إلى أن بنك بوبيان حرص من خلال النسخة الثانية للمعرض على إثراء معرفة عملائه وتنمية شغفهم بالمجوهرات، وقد شارك عملائنا من شريحة "بريميوم" في ورش عمل حصرية، تمتعوا بتجربة فريدة واكتسبوا مهارات جديدة منحتهم التعرف على أسرار عالم المجوهرات مع الخبراء السيد عبدالوهاب الفارس والسيدة جورجيا زوبلاتو.

واختتم الفارس كلمته بالشكر للقائمين على هذا المعرض شركة إستريت والمشاركين من المحاضرين و المصممين وعملاء بنك بوبيان الذين اشادوا بهذه التجربة المميزة التي وفرها لهم بنك بوبيان.

شركات "بيت الطاقة" و"السور" و"الخصوصية" و"التخصيص" الأكثر ارتفاعا

بورصة الكويت تغلق تعاملاتها على ارتفاع مؤشرها العام 25.09 نقطة

تداول 788.8 مليون سهم عبر 25896 صفقة نقدية بقيمة 194.6 مليون دينار

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس الاثنين على ارتفاع مؤشرها العام بواقع 25ر09 نقطة اي بنسبة 0ر32 في المئة ليبلغ مستوى 7944ر18 نقطة.

وتم تداول 788ر8 مليون سهم عبر 25896 صفقة نقدية بقيمة 194ر6 مليون دينار كويتي نحو 599ر3 مليون دولار أمريكي وانخفض مؤشر السوق الرئيسي ست نقاط نقطة بنسبة 0ر08 في المئة ليبلغ مستوى 7409ر82 نقطة من خلال تداول 581ر14 مليون سهم عبر 581ر1 صفقة نقدية بقيمة 123ر7 مليون دينار (نحو 380ر9 مليون دولار وارتفع مؤشر السوق الأول 34ر18 نقطة بنسبة بلغت 0ر41 في المئة ليبلغ مستوى 8469ر75 نقطة من خلال تداول 207ر6 مليون سهم عبر 9914 صفقة بقيمة 70ر8 مليون دينار نحو 218 مليون دولار

وفي موازاة ذلك انخفض مؤشر (رئيسي 50) 32ر42 نقطة بنسبة بلغت 0ر43 في المئة ليبلغ مستوى 7443ر30 نقطة من خلال تداول 470ر8 مليون سهم عبر 11028 صفقة نقدية بقيمة 110ر9 مليون دينار نحو 341ر5 مليون دولار

وكانت شركات (بيت الطاقة) و(السور) و(الخصوصية) و(التخصيص) الأكثر ارتفاعا في حين كانت شركات (آلافكو) و(العقارية) و(كويت ت) و(ميدان) الأكثر انخفاضا